الاميركي لا زال يراهن على الدور الاردني الخاص والأساسي في تقرير مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومنهـا التعارضات التـي تبدو في الموقف العربي العام بصدد التسوية ، مما يعطيه مجالا أوسع للحركة وتوظيف هذه التعارضات لصالحه . ومنها أيضا ، **ادراك ((النظام)) أن الكيان الفلسطيني الذي سينشأ في الضفة الغربية وقطاع غزة ، سيظل محكوما بضرورة ايجاد علاقات أوسع من علاقات حسن الجوار مع الحكم في الضفة الشرقية ، بحكم أن الضفة الشرقية ستشكل المجال الحيوي للكيان الفلسطيني المنوي انشاؤه . وهـي ضرورة سيظل النظام الاردني يراهن عليها لجعل علاقاته مع الكيان الفلسطيني تندرج منذ بدايتها في اطار علاقات الاتحاد الكونفدرالي او الفدرالي أو عودة ــ ولو معدلة ــ لصيغة مشروع المملكة العربية المتحدة .** أضافة لذلك ، فان النظام الاردني يتحرك على أساس أنه لم يفقد كامل دوره في استراتيجية الأمن الاميركية في المنطقة ، ذلك انه على الرغم مـن أن الولايات المتحدة وسعت اطار علاقاتها مع العديد من الانظمة العربيـة بعد حرب تشرين ، واقـامت مرتكزات جديدة واساسية لوجودها ، فان النظام الاردني لا زال يشكل احدى المرتكزات الهـامة في استراتيجية الأمن الاميركية في المنطقة ، سواء فيمـا يتعلق بضرورة مواجهـة الوضع الفلسطيني واحتمالات تطوره مستقبلا ، أو فيما يتعلق بالدور القمعي الذي لعبه ــ ولا زال يلعبه ــ النظام الاردني ضد الحركات الوطنية في المنطقة العربية .

المشروع الاسرائيلي لايجاد مـا يسمى بالحكم المدنـي الذاتي ، الـى جانب هذه المعطيات ، فان توجهات السلطات الاسرائيلية المحتلة لايجاد ما يسمى بالحكم المدني الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، يشكل احدى المعطيات الاساسية والهامة ، التي ستصب في طاحونة السياسات الاردنية نحو اقتسام التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني . فمما لا شك فيه أن الحكومة الاسرائيلية تحاول الالتفاف حول حقائق الوضع الفلسطيني ، بالالتقاء مع النظام الاردني باعتباره الجهة الممكن التفاوض معها لتقرير مستقبل الأراضي الفلسطينية التي قد تنسحب منهـا ، وكذلك بتنمية قيادات فلسطينية محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، تلتقي مـع حركة النظام الاردني ، وتشكل معه اطارا اردنيا ــ فلسطينيا يجري من خلاله البحث عـن حلول ومخارج للوضع الفلسطيني خارج اطار منظمـة التحرير الفلسطينية علـى أبعد تقدير ، أو باشراك هذين الطرفين مع المنظمة في البحث عن حلول على أقل تقدير ، مما يضعف من قدرة المنظمة على الحكم ــ منفردة ــ بتقرير مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومحتوى السلطة التي ستنشأ عليهما .

ويضع النظام الاردني في اعتباره هذه النتائج الممكنـة للتوجهات الاسرائيلية نحو ايجاد ما يسمى بالحكم المدنـي الذاتي في الضفـة الغربية وقطاع غزة عبر اجراء انتخابات جديدة للمجالس البلديـة والقروية هنـاك . ولذلك أوقف معارضته لهذه الانتخابات التي قامت بها السلطات الاسرائيلية المحتلة في العام ١٩٧٢ بناء على مذكرة رفعها الى الملك حسين الدكتور فيصل كنعان ، بين له فيها مخاطر المعارضة الاردنية للانتخابات على سياسات « النظام » الفلسطينية (١٠) . وعليه فقد اتخذ « النظام » سياسة الصمت على ما تقوم به السلطات الاسرائيلية المحتلة بهذا الخصوص ، مع تقديم الرشاوي والدعـم السياسي للأشخـاص المحسوبين عليـه هناك ، لخوض الانتخابات . وقد تابع النظام الاردني هذه السياسة بصدد الانتخابات الحالية ، على أساس ما يراه من أن المجالس البلدية والقروية الجديدة ، قد تشكل الارضية التي سيلتقي عليها مع العدو الاسرائيلي لتقرير مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة . أو